تصور اللقاء الديمقراطي
للإستراتيجيــة الدفاعيــة

المقدمـــة :

لا شك في أن التضحيات الهائلة التي بذلتها المقاومة الوطنية اللبنانية والمقاومة الإسلامية، منذ إنطلاق الصراع المسلح مع العدو في جنوب لبنان وحتى تحريره في العامين 2000 و2006، هي موضع إعجاب وتقدير كبيرين لدى كل اللبنانيين، الذين شكلوا بإجماعهم الوطني حول المقاومة سنداً كبيراً لها ساهم بتحرير الأرض ومنع تحقيق الأهداف الإسرائيلية.

ولا شك في أن المعاناة الكبرى التي تحملها أهلنا في الجنوب على مدى عقود، لا سيما المعاناة الأخيرة التي خلقتها حرب تموز والتهديدات الإسرائيلية التي ما زال يتعرض لها لبنان، تحتم على كل الأطراف النظر بمسؤولية عالية لمواجهة هذه التهديدات ورفع المعاناة عن الجنوبيين، والتوصل إلى اعتماد استراتيجية دفاعية وطنية قادرة على حماية لبنان وطمأنة أهل الجنوب وتأمين سلامتهم، بعدما تحملوا ما يكفي من الاعتداءات والمجازر والإرتكابات التي تسبب بها الاحتلال الاسرائيلي لعقودٍ طويلة.

ومما لا شك فيه أيضاً، أن أبناء الجنوب الصامد يدركون أهمية قيام الدولة القادرة على الإضطلاع بمسؤولياتها الكاملة في الدفاع عن الجنوب، لمنع تكرار التجارب التي حولت لبنان وجنوبه إلى ساحة للصراعات الإقليمية والدولية، والتي لا تمت بأية صلة إلى مصالح الجنوبيين أو المصالح الوطنية العليا.

من هنا تبدو أهمية المناقشة العقلانية والهادئة لإستراتيجية الدفاع عن لبنان وجنوبه، آخذين بعين الاعتبار ما تمثله المقاومة من عامل اطمئنان لأهله، ومن إمكانية الإستفادة من خبرات رجالها وتجربتهم لبناء استراتيجية دفاعية تلبي متطلبات حماية لبنان، وتلتزم منطق ممارسة الدولة، عبر مؤسساتها الشرعية، لأهم وظائفها السيادية أي الدفاع عن الوطن.

إن الدعوة لتكريس دور الدولة في الدفاع عن لبنان، لا تشكل إنتقاصاً من تجربة المقاومة أو الإستغناء عنها، بل تدفع إلى الاستفادة من هذه التجربة، وتوظيفها لخدمة الأغراض الدفاعية، وذلك في إطار سياسة دفاعية وطنية تعزز وحدة الدولة وتكرس الدور الحصري في قرار السلم والحرب.

إننا إنطلاقاً من موقعنا الوطني، ومن تراثنا السياسي، ومن التضحيات التي بذلناها لتكريس مشروع مقاومة الاحتلال، ومن الدور الذي لعبناه على المستوى الدولي لتكريس منطق الحوار في معالجة سلاح المقاومة، وإنطلاقاً من حرصنا على لبنان ومستقبله، وعلى أمن الجنوبيين وسلامتهم، نؤكد على أهمية قيام إستراتيجية دفاعية وطنية تعكس المبادىء الأساسية التي يجب أن تنطلق منها السياسة الدفاعية وفي مقدمها الدور المحوري والأساسي للجيش في الدفاع عن لبنان .

ا - دور الدولــة:

تشكل الوظيفة السيادية للدولة في الدفاع عن أراضيها، وحماية المصالح الوطنية العليا إحدى أهم مقومات وجودها، وعلى الرغم من التطور الذي عرفته الدولة، منذ نشأتها وحتى اليوم، بقيت هذه الوظيفة راسخة نظراً لأهميتها في تكريس وجودها، وارتباطها بالأسس التي قام عليها العقد الاجتماعي. وتكتسب ممارسة الدولة اللبنانية لهذه الوظيفة السيادية أهمية بالغة ليس فقط لتأكيد وجودها وحصرية دورها في الدفاع، بل لأن التركيبة اللبنانية المعقدة والقائمة على توازنات دقيقة، والتجارب التي عرفها لبنان منذ اتفاقية القاهرة وحتى حرب تموز 2006، تؤكد الحاجة لقيام الدولة بمسؤولياتها الكاملة.

في هذا المجال لقد برهنت أحداث السابع من آيار 2008، وما تلاها من انعكاسات أمنية وسياسية، أن السلاح غير الخاضع للشرعية، حتى ولو كانت وجهته الأساسية مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، يمكن استخدامه في الداخل لتغيير الموازين عن طريق القوة المسلحة، مما يهدد الوحدة الوطنية ويضعف مشروع الدولة، ويشجع الأطراف كافة على عدم الاعتماد على الدولة في حمايتهم وضمان أمنهم.

ولا شك في أن ميزة التنوع السياسي والطائفي التي ينفرد بها لبنان تشكل مصدر قوة وغنى للديمقراطية اللبنانية، وقد أتاحت هذه الميزة لمشروع المقاومة أن ينهض في لبنان، بخلاف تركيبة بعض الأنظمة العربية التي احتلت أراضيها وما تزال، والتي حالت دون بلورة مشروع مقاوم لتحرير أراضيها المحتلة. لكن الميزة التي أتاحت قيام مشروع المقاومة يمكن تقويضها وتقويض العقد الاجتماعي الذي يقوم عليها، إذا ما استغلت لتبرير استمرار مشروع المقاومة خارج الأطر المؤسساتية الشرعية بعد زوال الاحتلال.

وإذا كان الهامش موجوداً في السابق بين خيارات النظام السياسي وخيارات جزء من الشعب اللبناني، فهو وليد المرحلة السابقة، أي مرحلة ما قبل انعقاد مؤتمر الطائف، تلك المرحلة التي تميزت بوجود الإحتلال، وبالخلاف الذي كان قائماً بين اللبنانيين حول هوية لبنان، ودوره في الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

أما بعد اتفاق الطائف، فإن الدولة قد تبنت خيار مقاومة الاحتلال، وحددت بشكلٍ واضحٍ عقيدة الجيش، المؤسسة على اعتبار إسرائيل عدواً للبنان، وساهمت بشكلٍ أساسي في تكريس دور المقاومة في مواجهة الاحتلال، كما وساهمت دبلوماسية الدولة، لا سيما منذ العام 1996، في تأكيد شرعية المقاومة على المستوى الدولي، مما ساعدها على إنجاز تحرير الأرض عام 2000.

إن التمسك بحتمية استمرار وجود هامش ما بين الدولة والشعب، لتبرير الاحتفاظ بالسلاح خارج الاطر الشرعية، يؤدي إلى إضعاف الدولة وإلى التأسيس لتفكيكها، حيث يجب الاقرار بأنه لا يوجد إجماع وطني على إبقاء السلاح بأيدي فئة من اللبنانيين لا سيما بعد صدور القرار 1701، كما أن القلق يساور عدداً كبيراً من اللبنانيين، حول الرهانات المتعلقة بمزارع شبعا، حيث تؤكد التعقيدات المحيطة بمسألة ترسيم الحدود استمرار استخدام لبنان كساحة لتسوية

ملفات المنطقة. من هنا فإن المصلحة الوطنية العليا تقضي بالاقرار بدور الدولة وبحقها في ممارسة وظائفها السيادية، لا سيما منها مسألة الدفاع عن لبنان، لأن التجارب السابقة قد أكدت العلاقة السببية التي تربط ضعف مشروع الدولة بمصادرة دورها في حقل الأمن الوطني والدفاع عن الأراضي اللبنانية، كما تقضي بالعودة إلى المفهوم الاساسي للمقاومة والذي سارت عليه كل الدول التي احتلت أراضيها وحررتها من خلال المقاومة الشعبية. فالمقاومة هي وسيلة لتحرير الأرض وليست هدفاً بحد ذاته، ومن الطبيعي بعد زوال الاحتلال، أن تسلم بمشروع الدولة، حيث لا يوجد في التاريخ الحديث اي نموذج من المقاومة طرح نفسه بديلاً عن الدولة، أو شريكاً لها في ممارسة الدفاع عن أراضيها، بعد زوال الاحتلال. فالمقاومة في كل من فرنسا والاتحاد السوفياتي سابقاً وفيتنام وغيرها انضمت بعد التحرير إلى الدولة التي يعود لها الحق السيادي في ممارسة مهمة الدفاع عن الأراضي الوطنية.

في النهاية، لا يوجد اي دولة تستطيع ان تتنازل عن حقوقها السيادية، لا سيما منها المرتبطة بالامن الوطني، وذلك لارتباط هذه المسألة، كما ذكرنا، بأسباب وجودها وبمقومات العقد الاجتماعي الذي أتاح لها احتكار السلاح وفوض إليها وظيفة الناظم السياسي لعلاقات الأفراد. إن نظرية حزب الله، والتي عبر عنها السيد حسن نصر الله في جلسة الحوار في 2006/5/16 أنه «**لا يجوز الامرة للدولة في القرار التكتيكي، إذ أن هذه الأخيرة إذا اخذت في يدها القرار، يلغى الهامش وتتعرض ويعرض الجيش للخطر**»، قد سقطت إبان حرب تموز، لأن الدولة والجيش والسكان لم يسلموا من التعرض، وبالتالي تحملت الدولة ومؤسساتها نتائج قرارات اتخذت دون علمها، وخارج إطار مؤسساتها، ووضعت في حالة حرب لم تكن أصلاً مستعدة لها.

إننا نرى بان الفكرة القائمة على الاستقلال في القرار التكتيكي تؤدي إلى الاستقلال عن الدولة، مما يعرض وحدتها للخطر، ويعرض إحدى أهم المصالح الوطنية المتمثلة ببقاء الدولة ومؤسساتها. بالاضافة إلى ذلك فإن مجرد موافقة الدولة على استرتيجية دفاعية قائمة على وجود جيش ومقاومة تتمتع بهامش إتخاذ قرارات تكتيكية، تجعل الدولة مسؤولة بشكل مباشر عن كل اعمال المقاومة، بدءاً من المسؤولية الدولية ووصولاً إلى النتائج التي تتمخض عنها أعمال المقاومة، حيث تبقى الدولة وحدها الجهة المسؤولة تجاه القانون الدولي، وبالتالي تجاه هيئة الامم المتحدة ومؤسساتها، لا سيما منها مجلس الأمن.

من هنا نذكر، بأن مرجعية الدولة كانت الأساس في طلب مساعدة مجلس الأمن في كل القرارات التي اتخذها، والمتعلقة بالاعتداءات الاسرائيلية على لبنان، من القرار 425 إلى القرار 1701. لذلك لا يستطيع أي فريق أن يتعامل مع الدولة بازدواجية المعايير: مصادرة قرارها في رسم سياسة الأمن الوطني والدفاع عن أراضيها، والطلب إليها أن تواجه المجتمع الدولي وتتحمل نتائج قرارات لا علم لها بها.

II - مبـادىء السياسـة الدفاعيــة:

تقوم الدولة عادة بتحديد المبادىء التي تقوم عليها سياستها الدفاعية لتأمين استراتيجية دفاعية، انعكاساً لهذه السياسة وللمبادىء التي تمّ تحديدها. ومسألة تحديد الاطار العام للسياسة الدفاعية هي سياسية بامتياز، حيث تعبر هذه المبادىء عن توجه الدولة السياسي الذي من شأنه أن يكرس محورين للدفاع عن أراضي الدولة: المحور السياسي والمحور العسكري.

وتلجأ عادة الدول الصغرى، التي لا تملك موارد عسكرية هامة، أو قدرات تمكّنها من مواجهة الجيوش المعادية المتطورة، في السلاح والرجال والعتاد، إلى تبني خيارات سياسية ترتكز إليها في رسم سياستها الدفاعية، فتساعد هذه الخيارات على عدم الدخول في حروب من شأنها أن تؤدي إلى إضعاف الدولة، وإلحاق الخسائر المالية والمادية والبشرية بها. وهذا لا يعني أن الدول الصغرى لا يمكنها الاستفادة من عناصر قوتها، في المجال الذي يساعدها في رسم استراتيجية عسكرية للدفاع عن أراضيها، ولبنان خير مثال على ذلك، حيث بإمكانه الاستفادة القصوى من تجربة المقاومة لتعزيز قدرات الجيش، وجعله قادراً على مواجهة الاعتداءات الاسرائيلية.

لكن المحيط الاقليمي المعقد الذي يعيش فيه لبنان، وتجارب الاعتداءات والاحتلالات الاسرائيلية لقسم من أراضيه، واستمرار التهديدات المرتبطة أحياناً كثيرة بعبء المواجهة الوحيدة التي حُملت للبنان، لا سيما الارتباط بملفات إقليمية بعيدة كل البعد عن المصالح الوطنية العليا، بالاضافة إلى التجارب التي مرّ بها لبنان منذ إتفاقية القاهرة وحتى حرب تموز 2006، والتي أضعفت الدولة وقوضت قرارها السيادي، كل هذا يدفع إلى مناقشة دقيقة وعقلانية للمبادىء التي يجب أن تؤسس عليها السياسة الدفاعية.

وتعتبر حماية الدولة ومؤسساتها الشرعية، وحماية السكان والحفاظ على سلامة ووحدة الأراضي الوطنية، وصيانة الاستقلال والسيادة الوطنية، من المصالح الحيوية الكبرى التي تشكل أهدافاً أساسية للسياسة الدفاعية.

وبما أن الاستراتيجية الدفاعية لأي دولة لا يمكن أن تبنى إلا بعد تحديد مبادىء السياسة الدفاعية، والتي تشكل المرجعية السياسية لخطة الدفاع الوطني، ولأن هذه المسألة بالغة الاهمية بالنسبة إلى لبنان، نظراً للتأثيرات الاقليمية الكبرى على الوضع اللبناني، فإنه من الضرورة الاتفاق على المبادىء التالية:

1 - الاقرار العملي بمسؤولية الدولة ومؤسساتها الشرعية في تحقيق الأمن الوطني والدفاع عن لبنان.

2 - إعادة قرار السلم والحرب إلى مجلس الوزراء.

3 - التأكيد على مرجعية وثيقة الوفاق الوطني ـ الطائف، لا سيما في القضايا التي تتصل بالأمن الوطني وببسط سلطة الدولة على جميع الأراضي اللبنانية.

4 - فك إرتباط لبنان بالملفات الاقليمية التي جعلت منه ساحة للصراعات الاقليمية والدولية، وتبني قاعدة الحياد الايجابي.

5 - عدم جر الدولة إلى سياسة المحاور.

6 - تأكيد الاجماع اللبناني وقرار الدولة حماية لبنان من الاعتداءات الاسرائيلية وترجمة هذا القرار عملياً من خلال :

رسم سياسة تطوير الجيش وتسليحه ودمج المقاومة فيه وتبني استراتيجية دفاعية تلبي شرطي الدفاع عن لبنان وممارسة الدولة لمسؤولياتها في هذا المجال.

7 - الالتزام بالقرارات الدولية لا سيما منها القرارين 1559 و 1701 والنقاط السبع التي أجمع عليها مجلس الوزراء.

8 - تحديد دور لبنان في الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

9 - تنفيذ مقررات الحوار الوطني المتعلق بسحب السلاح الفلسطيني خارج المخيمات وتنظيمه داخل المخيمات بإشراف الدولة.

10 - العودة إلى إتفاقية الهدنة.

11 - التأكيد على أهمية دور القوات الدولية في الجنوب وأخذ وجودها بعين الاعتبار في رسم الاستراتيجية الدفاعية.

12 - ترسيم الحدود في منطقة مزارع شبعا تمهيداً لتحريرها بالوسائل التي يراها مجلس الوزراء مناسبة.

13 - وقف تهريب السلاح والعتاد والرجال عبر الحدود اللبنانية ـ السورية.

III - <u>الإستراتيجيـة الدفاعيـة:</u>

إن توفر الإجماع على المبادىء التي طرحناها كأساس، تنطلق منه الاستراتيجية الدفاعية، يمكن الدولة من ممارسة مسؤولياتها في الدفاع عن لبنان، ويلبي شروط تحقيق الأمن الوطني في الاستفادة القصوى من إمكانيات المقاومة، على قاعدة دمجها في الجيش، مما يعزز مشروع الدولة، الذي يحمي الجميع ويضمن حقوقهم. ولا شك في أن الاتفاق على هذه المبادىء من شأنه أن يضع حداً لإستخدام لبنان كساحة لتصفية الحسابات، ويخفف من عوامل الجذب للتهديدات الإسرائيلية، ويجعل كل الموارد اللبنانية المتاحة للدفاع عن لبنان في خدمة المصالح الحيوية اللبنانية، وفي طليعتها بقاء الدولة وحماية الأراضي الوطنية من أي اعتداء، وكذلك حماية الاستقلال والسيادة والقرار الوطني المستقل.

بناءً عليه يكلف الجيش إعداد استراتيجية دفاعية تقوم على:

- **تطوير الجيش وتسليحه وإعادة هيكليته وفقاً للمخاطر الذي تحددها قيادة الجيش وطريقة التعامل معها.**

- **دمج المقاومة بالجيش، مع الأخذ بعين الاعتبار المدة التي تتطلبها هذه العملية إنسجاماً مع تطوير الجيش وإعادة هيكليته.**

- **احتواء الاستراتيجية الدفاعية لخطة أمنية تحمي كوادر المقاومة في المرحلة الانتقالية من الدمج، وفي المراحل التي تليها.**

- **احتواء الاستراتيجية لخطة إقامة الملاجىء في الجنوب وراشيا والبقاع الغربي.**

- **أخذ الاستراتيجية الدفاعية بعين الاعتبار وجود قوات الطوارىء الدولية في الجنوب والتزام ما نص علية القرار 1701.**

- **تحديد منطقة عمليات المقاومة وذلك في المرحلة الأولى من خطة الدمج.**

اللقاء الديمقراطي

بيروت في 2008/12/22